الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية (AMPEI)

القنيطرة في 15 ربيع الأول 1445 هـ / 01 أكتوبر 2023م

# بيـــــان

**المكتب الوطني للجمعية يجدد عزاءه لأسر ضحايا زلزال 8 شتنبر 2023، ويندد بمخرجات النظام الأساسي لنساء ورجال التعليم، ويدعو لجنة مراجعة مدونة الأسرة إلى اعتماد المرجعية الإسلامية الواردة في الخطاب الملكي، وتمكين الجمعية من حقها في التمثيلية في لجنة المناهج والبرامج.**

عقد المكتب الوطني للجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية اجتماعه العادي يوم الأحد 15 ربيع الأول 1445هـ الموافق 01 أكتوبر 2023 م، بمناسبة بداية العام الدراسي 2024/2023. وبعد دراسة النقاط المدرجة في جدول أعماله، والتي تتعلق بواقع النظام التعليمي والتربوي في البلاد بشكل عام، وبالتربية الإسلامية بشكل خاص، وبالتطورات في المناطق التي تضررت من الزلزال في الحوز وشيشاوة وتارودانت والمناطق المجاورة لها، وكذلك بمخرجات النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية ومستجدات إصلاح مدونة الأسرة، أصدر البيان التالي:

- ☆ **يعرب** عن تعازيه ومواساته لأسر الضحايا والمتضررين من الزلزال الذي ضرب بعض مناطق بلادنا، سائلاً الله تعالى أن يتغمد الضحايا برحمته ويشفي الجرحى والمصابين، وأن يحفظ المغرب وجميع بلاد المسلمين من كل مكروه؛
- ☆ **يؤكد** استعداده التام لتقديم الدعم التربوي والنفسي والارتقاء بالإجراءات البيداغوجية والخدمة التربوية والتعليمية في المناطق المتضررة؛
- ☆ **يدين** مخرجات النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية ويعتبره نظامًا يزيد من الطبقية داخل النظام التعليمي، ويدعو لمراعاة المطالب المشروعة لجميع الفئات المتضررة وحقوقهم؛
- ☆ **يثمن** دعوة جلالة الملك إلى إصلاح مدونة الأسرة وفقا للمرجعية الإسلامية والثوابت الوطنية، وبما يحفظ حقوق كل مكوناته ويسهم في تماسكها، والأخذ بعين الاعتبار كلام جلالته التاريخي " لن أحل ما حرم الله، ولن أحرم ما أحل الله، لا سيما في المسائل التي تؤطرها نصوص قرآنية قطعية " في أي تغيير أو مراجعة؛
- ☆ **يدعو** إلى إشراك أهل العلم الفقهي وجعله فاعلا أساسيا في هذا الورش الاجتماعي، باعتبارها الجهة العلمائية المتمكنة من النظر الشرعي والقانوني؛ وأن يكون الاجتهاد في مدونة الأسرة من داخل المرجعية الإسلامية ومراعيا للواقع المغربي ومحققا لمقاصد الإسلام الاجتماعية؛

☆ يذكر الوزارة الوصية إلى أن الجمعية شريك فعلي في كل إصلاح تعليمي أو تربوي ذي صلة بمادة التربية الإسلامية، ويطالبها بتمثيليتها في اللجنة الدائمة للبرامج والمناهج، التي أوكل إليها القانون الإطار 17.51 حصريا مهمة مراجعتها؛

☆ يستغرب من عدم إصدار الوزارة الوصية على القطاع للتوجيهات التربوية الخاصة بمادة التربية الإسلامية منذ 2016؛

☆ يطالب الوزارة الوصية على القطاع بإعطاء مادة التربية الإسلامية المكانة اللائقة بها في المنهاج التعليمي بالمغرب، بتجويد برامجها في انسجام مع المرجعية الدينية للمغاربة، والزيادة في عدد ساعات تدريسها لمختلف المستويات، والرفع من معاملها لتستجيب لتطلعات المتعلمين، مع إدراجها في الامتحان الوطني للثانية باكالوريا آداب وآداب وعلوم إنسانية؛

☆ يؤكد على ضرورة الاهتمام بالتعليم الأصيل لإنجاح نسخته الجديدة، ورصد الأسباب الواقعية التي تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة من إدماجه في منظومة التربية والتعليم، ومزيد العناية بالتعليم العتيق وبأطره العاملة فيه؛

☆ يدعو إلى إعادة الاعتبار لمنظومة القيم الإسلامية بإحلالها المكانة اللائقة بها، وجعل حضورها وازنا في برامج مؤسسات تكوين الأطر التربوية، ومختلف المناهج والبرامج والكتب المدرسية، وإحياء مرصد القيم وتفعيل اختصاصاته، وضمان تمثيلية الجمعية فيه؛

☆ يجدد دعوته إلى النظر في فرض تعميم فرنسة المواد العلمية وفتح المجال لاختيار المناسب من لغات التدريس للمتعلمين والوسط التعليمي كما ينص على ذلك القانون الإطار 17.51؛

☆ ينبه إلى ما تعرفه بعض مؤسسات التعليم الخاص، من تكريس للمد الفرنكوفوني وضرب القيم الأصيلة، باعتمادها برامج ومقررات مستنســـخة عن مناهج فرنسية بكل حمولتها الثقافية والحضارية، دون مراعاة الخصوصيات الحضارية والتاريخية للمجتمع المغربي وقيمه الأصيلة .

وختاما، فإن المكتب الوطني للجمعية ينوه بعمل أطر وأساتذة والمنسقيات التخصصية للمادة، على الاستجابة الفورية للتضامن مع ضحايا الزلزال الذي ضرب بلادنا، ويحيي عاليا تضحياتهم بمعية نساء ورجال التعليم على رساليتهم في التربية والتعليم، ويدعوهم إلى مزيد من العمل للارتقاء بالمدرسة المغربية، والعطاء لبناء أجيال قادرة على الاندماج في المجتمع وتحمل المسؤولية بكل فخر واعتزاز .

عن المكتب

الرئيس
د. سعيد ليريش
الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية